

الحوثيون يتحصنون من الضغوط الأميركية بـ«الاعتبارات الإنسانية»

مقاربة مارتن غريفيث تدفع نحو الاعتراف بالجماعة كأمر واقع في اليمن



يشعرون بالأمان تحت المظلة الأممية

وأضاف غريفيث، الذي يتواصل بشكل منتظم مع الحوثيين، "تخشى أن يؤدي القرار الأميركي إلى إبطاء وعرقلة عملنا بغية إحداث تقارب بين الأطراف". ويشير المبعوث الأممي بذلك إلى موقف لوكوك الذي اعتبر أن "الأولوية الأكثر إلحاحا اليوم في اليمن هي تجنب مجاعة واسعة النطاق"، لافتا إلى أن "التوقعات للعام 2021 تظهر أن 16 مليون شخص سيعانون الجوع". وتستند الأمم المتحدة في موقفها إلى أن القرار الأميركي في حال تنفيذه قد يشل إيصال المساعدات الإنسانية عبر قطع التواصل مع المسؤولين الحوثيين، إضافة إلى جباية الضرائب واستخدام النظام المصرفي وسداد رواتب الطواقم الطبية وشراء المواد الغذائية والنظف.

تساؤلات حول مدى استقلال رؤى المبعوث الأممي إلى اليمن عن سياسات بلاده في منطقة الشرق الأوسط والخليج

وصدر الموقف الراض لتصفية الحوثيين جماعة إرهابية أيضا عن الأميركي بديف بيسلي، مدير برنامج الأغذية العالمي الذي وصف ما يجري في اليمن بأنه كارثة. وقال بيسلي محذرا "ما الذي تعتقدون أنه سيحدث لخمسة ملايين شخص مصنفين حاليا على أنهم في وضع طارئ.. سوف يتراجع وضعهم إلى حالة المجاعة". وأضاف "نحن الآن نتكافض ضد التصنيف الذي سيكون كارثيا.. سيكون حرقا حكما بالإعدام على مئات الآلاف إن لم يكن الملايين من الأبرياء". وتابع مدير برنامج الأغذية العالمي "يجب إعادة التفكير في هذا التصنيف وإلغاؤه".

اتهام للحوثيين بارتكاب جريمة حرب في تعز

وقبل أيام تداول مغربون وشعطاء حقوقيون في اليمن، صوروا ومقاطع مصورة على منصات التواصل الاجتماعي، لأشخاص مشنوقين على جذوع الأشجار، وقالوا إن جماعة الحوثي أعدمتهم في منطقة الحيمة. وتكتسي تعز بموقعها المشرف على مضيق باب المندب، أهمية إستراتيجية جعلت الحوثيين لا ينفقون عن محاولة استكمال السيطرة عليها كما جعلتها أيضا مطمحا لحزب الإصلاح التابع لجماعة الإخوان المسلمين الذي يريد أن يجعلها معقلا رئيسيا، نظرا لما تمثله بكثافتها السكانية العالية من خزان بشري كبير.

التجارية والمصرفية لضمان سهولة تدفق المساعدات والسلع لكل اليمنيين". ويلقى الموقف الأممي من إحقاق الحوثيين بقوائم الإرهاب الأميركية دعما أوروبيا، حيث انتقد الاتحاد الأوروبي قرار إدارة الرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب.

وبحسب المسؤولين الأميين، فإن من شأن القرار الأميركي أن يعيق أيضا عملية المفاوضات السياسية لحل النزاع اليمني. ويأتي هذا الموقف على طرف نقيض مما ذهبت إليه المملكة العربية السعودية المعنية بشكل مباشر بالصراع في اليمن، حين اعتبرت خارجيتها في بيان أن خطوة تصنيف الحوثيين على لوائح الإرهاب ستؤدي "لدعم وإنجاح الجهود السياسية القائمة وستجبر قادة الميليشيا الحوثية المدعومة من إيران على العودة بشكل جاد لطاولة المشاورات السياسية".

وجاء الانتقاد الأممي للقرار الأميركي الأوضح من نوعه، حيث دأبت الأمم المتحدة على تجنب انتقاد الولايات المتحدة أول مساهم مالي في المنظمة. وقال ريتشارد ميلن، مساعد المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة، إن الولايات المتحدة هي أكبر مانح للمساعدات الإنسانية، وإن وزارة الخزانة الأميركية ستعلن عن إعفاءات للحد من تأثير القرار الأميركي بشأن الحوثيين.

ويلعب المبعوث الأممي إلى اليمن دورا أساسيا في صياغة المواقف الأممية مما يجري في البلد، ويسود أنه مدعوم بقوة من قبل بلاده، هذا إذا لم يكن متأثرا برؤاها وتحليلاتها لأوضاع منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

وأمام مجلس الأمن الدولي أكد غريفيث أنه "يؤيد بحزم" موقف مواطنه لوكوك لجهة "أن القرار سيساهم في التسبب بمجاعة في اليمن ولا بد تأليا من التراجع عنه في أسرع وقت لأسباب إنسانية".

لا يخلو تشبث الأمم المتحدة بالاعتبارات الإنسانية لرفض تصنيف الولايات المتحدة لجماعة الحوثي المتمردة في اليمن، جماعة إرهابية، من محاذير تتمثل خصوصا في تحول تلك الاعتبارات إلى مظلة لحماية الجماعة التي تقف أصلا وراء ما آلت إليه أوضاع البلاد من سوء شديد، ما يعني بالنتيجة تشجيعها على التمادي في خوض الصراع وتعقيد جهود الحل السلمي الذي تعمل عليه المنظمة الأممية ذاتها.

عدن - برزت الاعتبارات الإنسانية مجددا كعامل يستفيد منه المتمردون الحوثيون في اليمن للحفاظ على موقعهم في المعادلة اليمنية كطرف معترف به ضمنيًا، أمميا ودوليا، وكشريك مفروض بحكم الأمر الواقع في عملية السلام المتعثرة التي يعمل المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث على استئنافها. وعارضت الأمم المتحدة بشدة القرار الأميركي الأخير بتصنيف جماعة الحوثي كجماعة إرهابية أجنبية وفرض عقوبات على عدد من قادتها البارزين، في موقف استند إلى أن للقرار تأثيرات سلبية على الأوضاع الإنسانية السيئة في البلد، لكنه لم يسلم من تساؤلات حول مدى انصفاله عن أي حسابات سياسية لبعض القوى الدولية.

ولا تزال الكثير من الأطراف السياسية في اليمن غير مقتنعة بأن عمل البعثة الأممية إلى اليمن مستقل بشكل تام عن إرادة بعض الدول ذات السطوة والنفوذ في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

ويرى أصحاب هذا التوجه أن غريفيث الذي بذل سنة 2018 جهودا كبيرة لوقف معركة تحرير محافظة الحديدة ذات الموقع الاستراتيجي على الساحل الغربي لليمن، بمساندة دول أوروبية على رأسها المملكة المتحدة التي يحمل المبعوث الأممي جنسيتها، لم يتمكن أبدا من إقناع الأطراف اليمنية المناهضة للحوثيين بوجهة الاعتبارات الإنسانية التي استند إليها آنذاك لوقف المعركة التي كانت، بحسب محللين عسكريين، ستكون حاسمة في مسار الحرب باليمن. كما أنه لم يتمكن أبدا من إثبات أن اتفاق السويد الذي توصل إلى إبرامه بين الحوثيين والحكومة الشرعية اليمنية، حمل خدمة لجهود السلام في البلد وأدى إلى تحسين أوضاعه الإنسانية.

ويذهب البعض حد إثارة الشكوك في وجود قوى دولية تعمل على استدامة تكافؤ القوى في اليمن والحفاظ على الوضع القائم هناك، بما فيه سيطرة الحوثيين على مناطق واسعة من الأراضي اليمنية، وذلك خدمة لحسابات معقدة تتعلق بمصالح تلك القوى.

وردا على الإجراء الأميركي الجديد ضد الحوثيين، اعتبر مسؤولون كبار في الأمم المتحدة أن على الولايات المتحدة أن تلغي قرارها، تحت طائلة حصول مجاعة غير مسبوقة في اليمن منذ نحو أربعين عاما.

وتساعل مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارك لوكوك "ما الذي سيمنع الجماعة؟"، ليجيب

العراق يعيد نازحيه من المخيمات إلى الخرائب

بغداد - تبذل السلطات العراقية جهودا حثيئة لإفصال ملف النازحين، بما ينطوي عليه من ماخذ إنسانية وما يجلبه للحكومة الاتحادية من انتقادات، مناهة من جهة الأوضاع المزرية للمقيمين في مخيمات النزوح المفتقرة لأبسط مقومات العيش، والتأخر من جهة ثانية في إعادة إعمار المناطق التي نزح عنها هؤلاء فرارا من تنظيم داعش ومن الحرب الضارية التي دارت ضده، وإعادة الخدمات الأساسية إليها وبسط الأمن فيها، وتطبيق القانون للجم نزع الانتقام التي ما تزال تغرق الكثيرين من العودة إلى ديارهم.

وأعلنت وزيرة الهجرة العراقية إيفان فائق جابرو، الجمعة، إغلاق مخيم السلامة للنازحين، بمحافظة نينوى شمالي العراق، بعد إعادة ساكنيه إلى مناطقهم الأصلية.

وقالت جابرو في بيان "تم إغلاق مخيم السلامة شرقي مدينة الموصل في نينوى، وإعادة آخر 68 عائلة نازحة إلى مناطقها الأصلية ضمن المحافظة".

وأشادت السلطات العراقية عام 2017 المخيم، لاستيعاب الأسر النازحة إثر اندلاع المعارك بين القوات العراقية ومسلي تنظيم داعش.

وقرر الملايين من العراقيين من محافظات نينوى وكركوك وصلاح الدين والأنبار وديالى وبابل صيف عام 2014 إثر سيطرة التنظيم على مساحات واسعة من تلك المحافظات.

وبقدر ما يطالب النازحون بإعادتهم إلى مناطقهم، يخشى هؤلاء من إعادة قسرية لهم دون توفير الظروف الحياتية الامنية اللائمة.

وتقول مارين أوليفسي، منسقة الإعلام في المجلس النرويجي للاجئين، "قد يبدو إخراج الناس من المخيمات بمثابة إنهاء للنزوح، لكنه لا يجل الأزمة ولا يقدم حولا دائمة لهذه القضية".

وخلال الأشهر الماضية صادرت السلطات العراقية إلى إغلاق أغلب مخيمات النزوح وأجبرت ساكنها على مغادرتها، لكنهم فوجئوا بأن مناطقهم الأصلية ما تزال على حالها عندما غادروها أثناء الحرب وتفقر إلى أدنى المرافق ولا يتوفر فيها الأمن، فضلا عن انعدام موارد الرزق فيها.

وتحذر جماعات الإغاثة من أن إغلاق المخيمات بشكل مفاجئ قد يتسبب في تشريد عشرات الآلاف من الأشخاص في ظل جائحة كورونا، حيث يهدد التنفيذ العشوائي لمخطط إعادة النازحين، على حد قول تلك المنظمات، بخلق نزوح جديد وانتشار النازحين عشوائيا وإشغال الاستياء في المجتمع العراقي الذي لا يزال بصدد التعافي البطيء من نكبات حقبة داعش الوحشية.

وتظهر بعض الأرقام تأثر ما لا يقل عن 34 ألف شخص بسبب إغلاق أو دمج مخيمات نزوح في العراق منذ أكتوبر الماضي.

ويواجه عدد من النازحين خطر الانتقام منهم من قبل سكان مناطقهم على خلفية اتهامهم بوجود صلات لهم مع تنظيم داعش. وتعيش العائلات التي تجمعها صلة ما بأشخاص انتموا للتنظيم معاناة مضاعفة، فضلا عن كونها منبوذة وليس لديها أماكن لتجا إليها، فهي تواجه أخطارا حقيقية على أمنها وحياة أبنائها.



جلوس على الأطفال

إيفان فائق

إنهاء ملف النزوح
أولوية حكومية بسبب
أبعاده الإنسانية



وأوضحت الوزيرة أن "عودة النازحين وإنهاء ملف النزوح يشكّلان أولوية لدى الحكومة العراقية لما ينطوي عليه من جوانب إنسانية.. فضلا عن أن حسمه يسهم في تعزيز السلم الأهلي في المجتمع ويفتح الباب أمام مستقبل ملائم لبناء منظومة اجتماعية مزدهرة ومستقرة".

وأضافت "الآلاف من الأطفال عاشوا بالمخيمات في ظروف صعبة وأن الأوان لتنتهت هذا الجيل بشكل صحيح في بيئة مستقرة وملائمة تختلف كثيرا عن قسوة المخيمات".

لكن كلام الوزيرة يبدو نظريا إلى حد بعيد بالنظر إلى أوضاع المناطق التي تتم إعادة النازحين إليها.

ويبلغ عدد النازحين في العراق 770 ألفا معظمهم بإقليم كردستان الذي يضم 27 مخيما لإيوائهم، فيما أغلقت المخيمات بباقي محافظات البلاد ولم يبق سوى مخيمين فقط بمحافظة الأنبار.

وتقول الأمم المتحدة إن ما لا يقل عن 5.5 مليون عراقي اضطروا للنزوح بسبب الحرب ضد داعش، ولا يزال الكثير منهم غير قادرين على العودة إلى مناطقهم الأصلية نتيجة الدمار الذي لحقته الحرب بمناطقهم التي لم تتم إعادة إعمارها وما تزال مفتقرة للبنية التحتية الأساسية، كما تفقر للأمن وتسد في بعضها نزع الانتقام من العوائل المتهمه بان لها صلات ما بتنظيم داعش، كان يكون أحد أفرادها قد قاتل مع التنظيم،